نشأة وتطورالصحافة الخاصة في الجزائرومراحلها
من 1990 إلى غاية 2015
دراسة وصفية - تحليلية لتطور المشهد الإعلامي المكتوب في الجزائر

الأستاذة: قادم جميلة:
كلية الإعلام والاتصال.
جامعة الجزائر 03،

-ملخص:

إن المتتبع والمتفحص للواقع الإعلامي في الجزائر، منذ 1990 إلى غاية يومنا هذا، يلاحظ القفزة النوعية التي عرفها قطاع الإعلام والصحافة المكتوبة الخاصة، بحيث أن هذه الأخيرة قطعت أشواطا كبيرة فيما يتعلق بالحريات والممارسة الإعلامية، وهذا ما كشفه لنا واقع الممارسة الإعلامية، لهذا ارتأينا دراسة هذا الموضوع لنكشف عن أغوار التجربة الإعلامية في مجال الصحافة المكتوبة الخاصة منذ نشأتها الأولى وتطورها عبر فترات زمنية مختلفة، بجوانبها الإيجابية والسلبية.

هذه المغامرة الفكرية، التي طالما شهدت ازدهارا ملموسا في فتراتها الأولى، لم تدم طويلا فعرفت فيما بعد تراجعا وتقهقرا، بسبب دخول الجزائر لدوامة العنف، فعرفت الصحافة الخاصة منعرجا أخر في مسيرتها، تميزت بانتهاكات حرية الرأي والتعبير من تعليق الصحف ومنعها من الصدور، محاكمة الصحفيين، اغتيال الصحفيين من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة، وعلاوة إلى ذلك العديد من المشاكل الإقتصادية التي واجهت العناوين الإعلامية. كما أنها في فترات لاحقة استطاعت أن تحقق نوعا من الاستقرار والانتشار والمحافظة على قاعدة من القراء. وعليه، بات من الضروري اليوم في ظل المعطيات السابقة، التعرض لهذه الجوانب وتوضيحها و الكشف عن خفاياها، ودراستها وتحليلها وتقييم أهم المراحل التي شهدها المشهد الإعلامي المكتوب الخاص في الجزائر.

-Resume

Since 1990 to nowadays, the examination of the Algerian media landscape suggests that there has been a significant shift in terms of freedom of the press and journalism practices.

Nevertheless, this golden age of the printing press did not last as the country was fallen into cycle of violence.

This article aims to analyse and assess the experience of the private printing press in Algeria.

-نشأة وتطور الصحافة الخاصة ومراحلها:

يتناول هذا الجزء التغييرات التي طرأت على واقع الصحافة المكتوبة بعد أحداث أكتوبر 1988م - أي التوجه الثاني التعددي – و نشأة الصحافة المستقلة منذ 1990 إلى غاية 2015 وتم تقسيمها إلى أربعة مراحل أساسية وكل مرحلة بدورها تنقسم إلى فترات ويمكن ايجازها فيما يلي:

1. مرحلة التشكل والتطور وامتدت من 1989 إلى 1991يمكن أن نطلق مرحلة القوة والازدهار
2. مرحلة التراجع والتدهور وامتدت من 1991 إلى غاية 1995.
3. مرحلة الاستقرار النسبي وامتدت من 1995-1999.
4. مرحلة المد والجزر، وامتدت من 1999 – 2015 .

كما هو موضح في الشكل العام الذي يمثل المراحل الأساسية التي مرت بها الصحافة الخاصة منذ نشأتها في 1990 وتطورها إلى غاية 2015 مع ابراز الفترات المتباينة لكل مرحلة

الشكل رقم (01) يوضح المراحل الأساسية للتطور الصحافة الخاصة وفتراتها المتباينة من 1990/ 2015

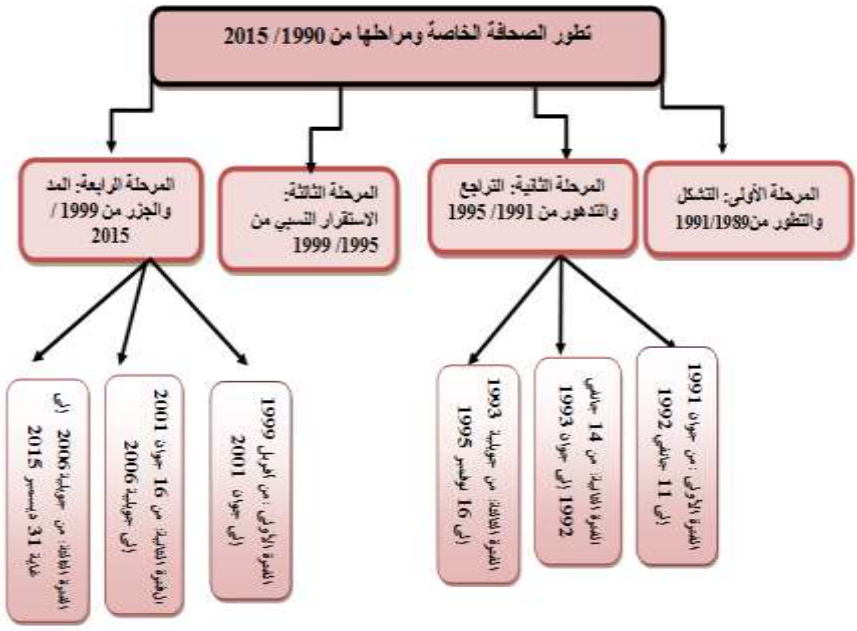

قبل أن تتعرض للمراحل التي مرت بها الصحافة الخاصة، ينبغي أن نشير إن النظام الإعلامي شديد الارتباط بالأنظمة السياسية ، فارتبط تطور الصحافة الخاصة، ارتباطا وثيقا بتطور الحياة والأوضاع السياسية في الجزائر، لذلك يبدو النمط السياسي الذي تتبعه الدولة المحدد الأول لنوعية الإعلام، فقد تأثرت الصحافة المكتوبة عامة والمستقلة بتبديل التوجهات السياسية الناتجة عن تعاقب الحكومات وتغييرها، ويلاحظ أن هذا التقسيم المتبع من طرفنا للصحافة الخاصة مرتبط ببعض الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر، وهو الأمر الذي يمكن التأكيد عليه طالما أن العديد من الباحثين يروون أن العامل السياسي كان له دور أساسي في نشأة الصحافة في الجزائر وتطورها*

1. **<u>المرحلة الأولى:</u>** **- مرحلة القوة و الازدهار**- أو ما يسمى بالعصر الذهبي للصحافة الخاصة في الجزائر، و امتدت من 1989 إلى غاية 1991.

كان لأحداث أكتوبر 1988 الفضل في ضرورة إحداث قطيعة مع ممارسات الفكر الأحادي وتدارك الوضع والبحث على البديل الذي يضمن التعددية السياسية و الإعلامية، وقد كان دستور فبراير ثمرة هذا التوجه الذي أقر حرية التعبير، وحرية الرأي، ثم إصدار قانون الإعلام ليستجيب لمتطلبات مرحلة التعددية الإعلامية ولحماية الصحافة من أي ضغط سياسي أو مالي لضمان حريتها.

فعرفت الجزائر تغيرات جذرية في المجالات الثقافية و الإقتصادية والسياسية، أجازت التعددية السياسية والفكرية و الإعلامية وكذا الحق في الإبتكار الفكري و الفني و العلمي.

هذا التحول المفروض في الواقع، أدى إلى تغيير قانون الإعلام، ففي 03 أفريل 1990 صدر قانون جديد رفع احتكار السلطة لملكية وسائل الإعلام وسمح بصدور عشرات العناوين الإعلامية، وأظهر لأول مرة خطاب للسلطة حول مهمة ووظيفة الصحفي، فبعد أن كان في السابق يعتبر مجرد موظف ومناضل أضحى بهذا القانون مسؤولا من الناحية المهنية وليس من الناحيتين السياسية و الإيديولوجية.[1]

أدت الإجراءات التنظيمية السالفة الذكر، إلى تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية التي سجلت قفزة نوعية من الناحيتين الكمية و الكيفية فقد سمحت هذه الإجراءات بظهور تعاونيات خاصة في القطاع السمعي البصري، ووكالات الإشهار، إضافة إلى الصحافة المكتوبة الخاصة، وقد سمح هذا التطور الهائل في القطاع الإعلام و ببروز خطابات إعلامية جديدة رأت في حرية التعبير، فرصة لمحاولة إقامة اتصال سياسي جديدة بقنوات جديدة.

ما تجدر الإشارة، فإن التطور الأكثر بروزا هو ذلك الذي شهدته الصحافة المكتوبة، حيث اقتصر التطور لدى باقي وسائل الإعلام على بعض الوكالات المتخصصة ومصالح الإشهار، وتعاونيات خاصة بسيطة في القطاع السمعي البصري، و وكالات ضعيفة للأخبار (2) فتميزت هذه الفترة بازدهار كبير لليوميات المستقلة و الصحافة المكتوبة بصفة عامة، حيث ظهرت العديد من العناوين الصحفية الجديدة بمضامين متنوعة كرست حرية التعبير وهذا نظرا للدعم المادي والمعنوي الذي قدمه السيد مولود حمروش، رئيس الحكومة إلى قطاع الصحافة المستقلة تتمثل خاصة في اقتطاع سنتين من الأجور من الميزانية العامة لفائدة الصحافيين الذين يتوجهون إلى الصحافة المستقلة، إضافة إلى تدعيم سعر

الطباعة، وتخفيض الضرائب، وكراءات المقرات والرسم على القيم المضافة TVA إلى غير ذلك من التسهيلات.

إن التحولات التي عرفتها الساحة الإعلامية منذ أكتوبر 1988م أظهرت وبكل وضوح، بروز قطاع الصحافة المكتوبة الذي تحول من صحافة أحادية وضعيفة كما ونوعا إلى صحافة متعددة. **(3)** فمنذ صدور قانون الإعلام وإلى غاية 31 ديسمبر 1991 ظهر إلى الوجود حوالي 160 عنوان جديد، وعلى سبيل المقارنة، فإن عدد العناوين التي كانت تصدر إلى غاية جوان 88 لم يتجاوز 49 عنوانا بمختلف أنواعها.

وانقسمت هذه العناوين التي بلغ عددها 160 عنوان إلى 18 يومية، 60 أسبوعية، 21 نصف شهرية، 31 شهرية، 8 دوريات فصلية، 1 سنوية، 21 دورية غير منتظمة.

إن القراءة المتأنية في هذه الأرقام تبين لنا مدى حجم التطور الذي حصل، فإن أخذنا بعين الاعتبار الصحف المتداولة بصفة منتظمة، فإننا نلاحظ أن اليوميات و الأسبوعيات يجمعان ما يقارب نصف العناوين منها 18 يومية، 46 أسبوعية من ضمن 120 عنوان منتظم.

إذ يقدر عدد اليوميات القطاع العام بـ6 يوميات يبلغ سحبها 3 77500 نسخة منها 118 ألف نسخة لليوميتين الناطقتين باللغة الفرنسية و259 ألف نسخة تتقاسمها العناوين الصادرة باللغة العربية. ففي قطاع الصحافة المكتوبة الصادرة باللغة العربية لم يظهر إلا عنوانين بأهداف متواضعة 95 ألف نسخة يوميا، أما الجرائد الصادرة باللغة الفرنسية، فتبدو إحدى مميزات القطاع الخاص حيث ظهرت 08 عناوين تسحب في مجموعها 535 ألف نسخة في اليوم.

من هنا نستنتج أن صحف القطاع الخاص الذي يبلغ عدد سحبها 630 ألف نسخة يوميا أي أكثر من نصف السحب لمجموع اليوميات بمختلف أوضاعها القانونية. **(4)** ومن حيث اللغات التي تصدر بها الصحف، نلاحظ أن 8 عناوين تصدر باللغة العربية وحجم سحبها يقدر بـ408 ألف نسخة مقابل 820 ألف نسخة لـ 10 عناوين ناطقة باللغة العربية مع العلم أنه خلال شهر جوان 1988 كانت هناك يوميات باللغة الوطنية تسحب 221 ألف نسخة يوميا و يوميتان باللغة الفرنسية تسحبان يوميا 449 ألف نسخة.

جدول رقم 01 يبين سحب الصحافة اليومية المستقلة في ديسمبر 1991.

نوع الصحيفة	عنوان الصحيفة	عدد السحب

يوميات باللغة العربية	الخبر	52207
	الجزائر اليوم	55866
	المجموع	**108073**
يوميات باللغة الفرنسية	Le matin	90816
	Le quotidien d'Algérie	41400
	El watan	120612
	Le soir d'Algérie	145176
	Algérie sport	32750
	المجموع	**445714**

من خلال الجدول السابق يتبين لنا، تعدد العناوين الصحفية الناطقة باللغة الفرنسية والتي تعتبر إحدى مميزات القطاع الخاص في هذه الفترة و يوضح لنا أن القراء كانوا أكثر إقبالا على قراءة الصحف الناطقة بالفرنسية، وهذا يعود إلى تعدد عناوينها مقارنة بالعناوين الصادرة باللغة العربية.

شهدت الصحافة المستقلة في هذه الفترة ازدهارا كبيرًا حيث برزت العشرات من العناوين الإعلامية الجديدة والتي أثرت السوق الإعلامية الوطنية، ولعل من أهم أسباب هذا الازدهار البارز، القرار الذي اتخذه رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش القاضي بمنع استراد الصحف الأجنبية، كما ترجع الأسباب حسب الباحثين و الدارسين لتطور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر في تلك الفترة إلى دوافع عديدة نذكر أهمها فيما يأتي:

1. تعطش الجماهير إلى الأخبار والأنباء ذات الرأي المخالف و كشف حقيقة المسؤولين وأعمالهم والتي كانت لا تتعرض إليها صحف القطاع العام بسبب احتكار السلطة، مما جعل هذه الصحافة المستقلة تنشر مقالات تحليلية وتجلب إقبالا ورواجا كبيرا.
2. كما أن هناك عامل آخر ساعد الصحافة المستقلة على النجاح هي طريقة معالجتها للأخبار، بشكل جعل القراء يهجرون صراحة الجرائد التابعة للقطاع

العام التي تتميز بالمعالجة الرتيبة للأحداث، والتي لا تختلف كثيرا مع الخطاب السلطوي الذي تتعارض مع قيم حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام.

3. هناك عامل مهم كان وراء نجاحها ذلك أقطاب هذه الصحافة، كانت لديهم قناعات سياسية جسدت في إطار الحركات الجمعوية، فكانت قريبة من أفكار العديد من الأحزاب والجمعيات كالرابطة حقوق الإنسان والجمعيات النسوية وغيرها من الجمعيات التي كانت تعرض مواقفها تجاه الوضع في الوطن عبر الصفحات تلك الجرائد.**(5)** وتبقى أسباب أخرى يتوقف الكشف عنها بدراسة إحصائية أو سبر أراء لتفسير الاهتمام بالصحف الخاصة على حساب العمومية، كما عرفت هذه الفترة تطورا نوعيا إلى جانب تطورها الكمي والذي تمثل في حرية التعبير ولو نسبية، وتناول بعض القضايا السياسية الشائكة كانت بالأمس القريب محظورة، وتميزت هذه الفترة بعدم وقوع أية اصطدامات بين كل من السلطة السياسية و الصحافة، لهذا يمكن اعتبار هذه المرحلة **البداية الذهبية** للصحافة المستقلة التي عرفت تجاوبا كبيرا مع الجمهور.

2. **<u>المرحلة الثانية:</u>** - **مرحلة التراجع و الاصطدام**- و امتدت من 1991 إلى غاية 1995.

تمتد هذه المرحلة من تاريخ استقالة السيد مولود حمروش في 03 جوان 1991 وتولى أحمد غزالي لرئاسة الحكومة إلى غاية انتخاب السيد لمين زروال رئيسا للجمهورية ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة فترات متباينة

- **<u>الفترة الأولى</u>:** تمتد من تولي السيد أحمد غزالي لرئاسة الحكومة عقب استقالة مولود حمروش إلى غاية استقالة رئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992.

إن التقدم والتطور الإيجابي الذي عرفته الصحافة المستقلة، في ظرف سنة فقط من ظهورها فإنها لم تستمر بنفس الوتيرة بحيث لم تلبث أن عرفت عدة مشاكل وعراقيل اعترضت طريقها لتدخل في مرحلة من الصراع و المساومات، فقد تميزت هذه المرحلة، بداية الصراع بين السلطة السياسية والصحافة المستقلة، أنجر عنها امتثال العديد من الصحفيين أمام المحاكم و المجالس القضائية، وهذا في محاولات السلطة للضغط على هذه الصحف لتجعلها تؤيد برامج الحكومة ومواقفها في سبيل الوصول إلى أغراض ومصالح سياسية معينة. لذا فقد شهدت هذه الفترة

ببروز عدد قليل من الصحف المستقلة و احتجاب البعض الأخر عن الصدور لأسباب سياسية أو اقتصادية.

- **<u>الفترة الثانية:</u>** امتدت من استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد وتولى المجلس الأعلى للدولة مقاليد السلطة في 14 جانفي 1992 إلى غاية استقالة بلعيد عبد السلام من رئاسة الحكومة في جوان 1993م، وتميزت هذه المرحلة بدخول الجزائر، فترة غير مستقرة و عنيفة في تاريخها المعاصر، فبعد إلغاء نتائج الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية، وإقرار حالة الطوارئ في التاسع فيفري 1992 جُمَد العمل بدستور 1989 وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة.

تأثر قطاع الإعلام سلبا بإقرار حالة الطوارئ، ففي هذه السنة بالذات 1992م، أقدم رئيس الحكومة آنذاك بلعيد عبد السلام على حل المجلس الأعلى للإعلام، ليفتح بذلك الباب واسعا أمام المضايقات الواسعة على الصحافة **(6)** فاتسمت هذه الفترة بصراع شديد بين السلطة السياسية والصحافة اتخذت طابعا قضائيا، حيت امتثل العديد من الصحافيين أمام الغرف الخاصة التي أنشأتها السلطة، كما تميزت باختفاء الكثير من العناوين الإعلامية سواء لأسباب سياسية مثل الجزائر اليوم، النور، أو لأسباب اقتصادية تجارية، كما هو الشأن لكثير من الصحف خاصة بعد صدور المنشورين الخاصين بالإشهار في عهد حكومة بلعيد عبد السلام ويهدفان إلى تضيق الخناق على الصحافة المستقلة لتحقيق أغراض ومصالح سياسية معينة و تطويع مسؤولي الصحف.

كما أن سنة 1993 شهدت صراعات بين الصحافة والسلطة السياسية حيث عرفت هذه المرحلة المواجهة بين المنددين بسلوكات النظام في ميدان الممارسة الإعلامية، مما جعل الاعتقال يطال الكثير من الصحافيين و مسؤولي الصحف بالإضافة إلى المصادرات والتوقيفات المفاجئة للكثير منهم إلى جانب المتابعات القضائية، وتميزت هذه المرحلة بهيمنة السلطة السياسية على الصحافة المستقلة بشكل عام تحت شعار **"استرجاع هيبة الدولة"** حيث استعملت الردع المباشر من خلال تدخل عناصر الأمن واقتحامهم لمقرات الصحف، و اعتقالهم للصحافيين وتوقيف الصحف عن الصدور بقرار من وزارة الداخلية مثل ما حدث لبعض الصحف **la nation, le matin** والجزائر اليوم و الصح آفة أو بقرار من وزارة الإتصال مثلما جدث لجريدتي **liberté** و**matin** le **(7)** على الرغم من أن المادة 36

من دستور1989 تنص على عدم السماح بحجز أي مطبوعة أو منشور إلا بأمر قضائي.

- **<u>الفترة الثالثة:</u>** تبدأ من تولي رضا مالك لرئاسة الحكومة** في جويلية 1993 عقب استقالة السيد بلعيد عبد السلام إلى انتخاب السيد لمين زروال رئيسا للجمهورية في 16 نوفمبر 1995م، وفي هذه المرحلة ونظرا إلى أن السيد رضا مالك يعتبر أحد الوجوه القديمة في العالم الصحافة الجزائرية *** ولديه علاقات حسنة مع الصحافيين فلقد انسجمت أغلبية الصحف اليومية المستقلة مع خطاب السلطة حتى أصبحت البعض منها منابر لها أو لبعض الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة، وخاصة مع الاختفاء التدريجي للصحافة الحزبية مثل جريدة liberté التي تدافع عن أفكار و مبادئ حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية **RCD** وجريدة **l'opinion** القريبة من حزب جهة القوى الاشتراكية **FFS** و **Alger républicain** المتبنية لأفكار و مبادئ حركة التحدي.**(7)**، وحين تولي السيد مقداد سيفي رئاسة الحكومة بعد استقالة السيد رضا مالك استمرت سياسية الضغط والهيمنة على الصحافة المستقلة، وكان من بين أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطة وكان لها الأثر على الممارسة الإعلامية، القرار المؤرخ في 7 جوان 1994م بموجب هذا القرار قررت السلطة احتكار الأخبار الأمنية ومنع نشر أي خبر أمني لا يأتي من مصادر رسمية، هذا القرار كان متبوعا بجملة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من طرف وسائل الإعلام الوطنية و بعض تقنيات توجيه الرأي العام.

نلاحظ في هذه الفترة عودة الرقابة الذاتية في المؤسسات الصحفية والضغوطات المالية المتبوعة بإجراءات أكثر خطورة ضد الصحافيين، الاعتقالات التعسفية والمضايقات، وحجز الصحف والمراقبة الوقائية للأخبار الأمنية التي طرحت منذ جانفي 1993م لتطبق بعد ذلك من خلال تشكيل خلية الإتصال في جوان 1994م في وزارة الداخلية وتشكل لجان القراءة في مؤسسات الطباعة، ويمكن الإشارة بشكل مثير إلى قضية الاغتيالات من طرف موجة العنف التي اجتاحت الجزائر، فاتسمت هذه المرحلة بهجرة العديد من الأسماء اللامعة في ميدان الصحافة بكل أنواعها المكتوبة والمسموعة والمرئية والباقي إما امتنع عن التوقيع باسمه أو الظهور في الشاشة مباشرة.**(8)**

هذه الممارسات ضد حرية التعبير والصحافة توضح لنا التراجع الرسمي عن حرية الأداء الإعلامي في إطار مهني وهو ما أبرزه الأستاذ إبراهيم إبراهيمي في

حديثه عن وضعية ممارسة المهنة بين سنوات 1992-1995: " **لاحظنا عودة الصحافيين الذين كانوا قد شغلوا مناصب و مسؤوليات قبل سنة 1988 فهؤلاء الموظفون في القطاع الثقافة، استرجعوا بين أيديهم القناة التلفزيونية الوحيدة، ووكالة الإشهار، والصحف الحكومية..... عودة المراقبة في المؤسسات الإعلامية، و الضغوط المالية المتبوعة بإجراءات أكثر خطورة ضد الصحافيين، من اعتقالات والمتابعات القضائية و تعليق الصحف و مراقبة الأخبار الأمنية من خلال تشكيل خلية الإتصال في جوان 1994 في وزارة الداخلية و تشكيل لجان القراءة على مستوى المطابع " (9)**

إن الميزة الأساسية لهذه المرحلة بفتراتها الثلاثة 1991-1995 والتي أطلق عليها تسمية **الإعلام التعددي الفوضوي**، اتسمت بتدهور الحريات العامة والتعدي على حرية التعبير وظهور الرقابة الذاتية للصحافيين وإحجامهم عن الخوض في العديد من المواضيع خوفا من الوقوع بين أيدي العدالة، و الركود التام لنشاط الأحزاب السياسية، مما أثر سلبا على النشاط الإعلامي، وكخلاصة لهذه المرحلة التي عرفت بالانتقالية وما سادها من فوضى سياسية، وتردي الأوضاع الإجتماعية والأمنية، فإن قطاع الإعلام عرف كيف يخرج من قبضة الحزب الواحد إلى تعددية ولو شكلية ساهمت في تطوير القطاع وغيرت نظرة المواطن إليه.

3. **<u>المرحلة الثالثة: مرحلة الإستقرار النسبي</u>** : تمتد من تولي السيد أحمد أويحي لرئاسة الحكومة في ديسمبر 1995م عقب استقالة السيد مقداد سيفي إلى غاية أفريل 1999م، ويمكن أن نطلق عليها فترة استقرار الصحافة المستقلة، حيث شهدت واقع اليوميات المستقلة بالجزائر نوعا من الاستقرار، فاستطاعت بعض العناوين ابتداء من 1996م الوصول إلى الاستقرار والانتشار والمحافظة على قاعدة من القراء بالمقابل تراجعت بشكل كبير صحف القطاع العام التي لم تتمكن من التحرر من التعليمات الفوقية. **(10)**

لقد عرفت الصحافة الوطنية سنة 1997م ارتفاعا من الناحية الكمية رغم تقلص الجرائد من 86 عدد خلال السداسي الأول لسنة 1997م إلى 79 عدد في أواخر نفس السنة، لكن هذا الانخفاض لم يؤثر على مسار الصحافة المكتوبة خاصة المستقلة منها وسجلت سحبا ضاعف بـ 6 مرات سحب الصحف اليومية، إذ احتلت صحيفة الخبر و **Liberté** سنة 1997م أقوى نسبة السحب بما يعادل 130.000 نسخة يوميا. **(11)** وما يمكن تسجيله في أواخر سنة 1997م أي في مرحلة تتزامن

وصدور التعليمة الرئاسية رقم 17 في 02 نوفمبر 1997 هو اختفاء الصحف الحزبية وتحولها إلى نشرات داخلية، أما سنة 1998م فقد شهدت انخفاضا كبيرا في عدد الصحف، ولعل ذلك يعود أساسا إلى اشتداد المنافسة ودخول الصحافة إلى اقتصاد السوق، حيث شهدت نفس السنة حل العديد من العناوين الإعلامية التي أثبت فشلها اقتصاديا من قبل **Holding** الذي تولى منذ سنة 1997م عملية الرقابة على المطابع.**** فالوقوف على الأرقام سحب الصحف الوطنية و تفحص أهم التحولات الطارئة في مجال النشر و السحب منذ سنة 1997م يدفعنا تلقائيا إلى استنتاج معطيات و أرقام يمكن إجمالها وحصرها فيما يلي:

1. الصحافة الخاصة تمثل حصة الأسد من السوق الإعلامية بنسبة 86.28 % مقابل 17.38 % للصحف العمومية كما هو موضح في الشكل رقم 05ويمكن تفسير ذلك بتأقلم الصحافة المكتوبة مع طابع التعددية و روح المبادرة اقتصاد السوق المبنى على أساسا الربح والمنافسة والتجديد المستمر للصحف شكلا ومضمونا، كما أن السنوات الأخيرة عرفت الساحة الإعلامية تنوعا صحفيا مذهلا ساهم في نمو وعي القارئ و اتجاهه لاطلاع على جرائد حديثة النشأة.
2. تدهور سحب الجرائد العمومية التي كانت تحتل الصدارة في غياب صحف مستقلة.

الشكل رقم 02: نصيب الصحافة الخاصة و العمومية من القطاع الإعلامي

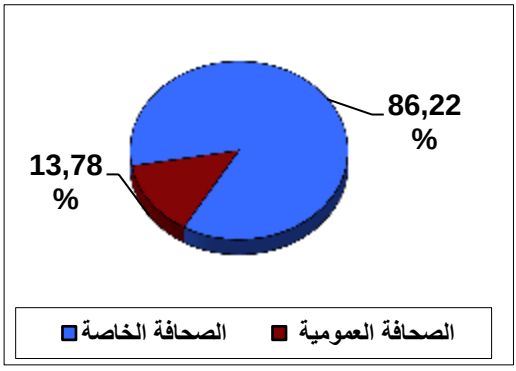

وبظهور الصحافة المستقلة بدأت صحف القطاع العام تعرف مشاكل مزمنة جعلتها تعيش هاجس الإفلاس تعود أساسا إلى عدم توفير الظروف والشروط التي تسمح بالنشاط في سوق تمتاز بمنافسة عالية، كما أن العديد من الصحف العمومية عانت من انقلابات في السياسة الإعلامية بسبب التغيرات السياسية

المتواصلة، الأمر الذي جعل هذه الصحف غير مستقرة وغير منسجمة من ناحية التحرير، وأدى إلى فقدان المصداقية وبالتالي فقدان ثقة الجمهور، بالإضافة إلى المنافسة التي أظهرتها الصحف المستقلة خاصة وأنها تدعمت بأغلب وأبرز الصحافيين الذين هاجروا القطاع العام، مما جعل صحافة القطاع العام منقوصة من هذه المواهب التي تملك تجربة صحفية طويلة. **(12)** كما أن مشكلة صحافة القطاع العام، أنها لم تعرف كيف تتكيف مع المحيط السياسي التعددي ومع آليات اقتصاد السوق.

4 - المرحلة الرابعة: مرحلة المد والجزر: أطلقنا عليها هذه التسمية، لأن هذه المرحلة بمختلف فتراتها عرفت نوعا من التراجع والتقهقر بالنسبة لحرية الرأي والتعبير، حيث شهدت بعض فتراتها كما سنوضحه لاحقا، مواجهات بين الصحافة اليومية الخاصة والسلطة السياسية، كما عرفت فيما بعد نوع من الهدنة والاستقرار والتطور الكمي والنوعي في فترات لاحقة. وتمتد هذه الفترة من **1999م إلى غاية 2015م، تمثل** هذه المرحلة، فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعهدته الثلاثة.

الشكل رقم (03) يوضح المرحلة الرابعة بمختلف فتراتها

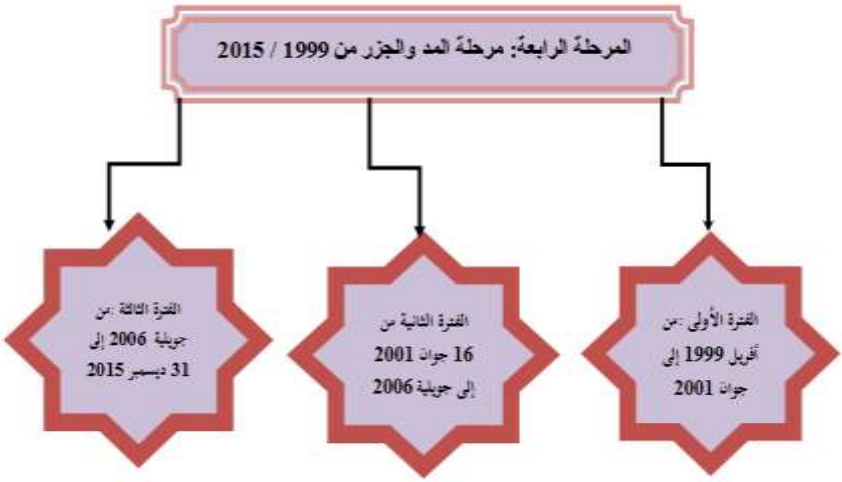

الفترة الأولى: امتدت من أفريل 1999م إلى غاية جوان 2001م يمكن أن نصفها بمرحلة التراجع فبما يتعلق بالحريات، تميزت هذه المرحلة بمجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، الذي حاول استعادة الأمن من خلال قانون الوئام المدني، لوضع حد لموجة العنف التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة. تميزت هذه الفترة توترا

في الخطاب الرسمي بين المسؤول الأول في البلاد وبعض العناوين الإعلامية الخاصة، ويتعلق الأمر على وجه التحديد بخمس جرائد، وهي جزء من الجرائد التي دعمت بشكل مطلق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الاقتراع الرئاسي في أفريل 1999م.

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في انتقاداته المتكررة للوضع العام في البلاد لم يتوان في اتهام الصحافة بصب الزيت على النار في الأزمة التي تعرفها البلاد منذ أكثر من عشرية من الزمن، وهو الخطاب الذي فتح الباب أمام الحملات إعلامية واسعة من قيل الصحف السالفة ضد شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من جهة، ومن قبل المحيط السياسي والإعلامي الموالي للرئيس من جهة أخرى.

استمر هذا الوضع مع تطوير الرئيس والمسؤولين المتعاقبين على وزارة الإتصال لخطاب يصب في نطاق تحديد مجالات حرية الصحافة باسم المحافظة على استقرار البلاد تارة وباسم بناء صحافة مسؤولة تارة أخرى، ولقد أكد ذلك بقوله: **" لا يمكن تصور حرية الصحافة أو حرية التعبير بوجه عام، بمعزل عن ذلك أن لا شرف يرجى من حرية التعبير هذه من دون مسؤولية المؤسسة على قصد الخير للمجتمع وأفراده، يتوخى الحكمة والرصانة والموضوعية في أداء الوظيفة الإعلامية. " (13)**، كما شهدت سنة 1999م دفن مشروع قانون الإعلام1998م***** بعدما كان مقررا مبدئيا للمناقشة في دورة 1998م الخريفية وأجل المشروع إلى الدورة الربيعية لسنة 1999م، لكن الانتخابات الرئاسية في أفريل 1999م قلبت كامل البرنامج الذي وضعه رئيس الجمهورية السابق " اليامين زروال ". وقد كان هذا المشروع محل انتظار لأنه يقر يرفع احتكار الدولة على الوسائل السمعية البصرية و بقي قطاع الإعلام مسير بقانون 1990م.

عرفت الخريطة الإعلامية تغييرا بعد وصول رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، حيث شهد قطاع الإعلام تراجعا وتدهورا بعدما كان يشهد استقرارا، فالخريطة الإعلامية التي رسمها رئيس الدولة المكونة من وسائل إعلامية ثقيلة مكتوبة وسمعية بصرية مراقبة كليا من طرف الحكومة وصحافة خاصة معترف بها رسميا كمجال تعبير حر، كما أعلن ذلك رئيس الجمهورية شخصيا على قناة **MBC** الأم بي سي القناة التلفزيونية السعودية بلندن مصرحا بأن الدولة هي التي تمول الراديو والتليفزيون وهما موجودان للدفاع عن سياسة الدولة، ولم تنشئ هذه الإذاعات وهذه التلفزة لمنحها لأولئك الذين يهاجمون الدولة ويتسببون في نكبة شعبهم، وعلى أي حال فهناك صحافة حرة ومجال لحرية التعبير

فمن أراد التعبير فله ذلك لكن وسائل الدولة ملك للدولة. **(14)**، ومنذ صعود عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم تعاقب على وزارة الإعلام، أربعة وزراء، وهو رقم قياسي لم يحدث حتى في الحكومات المعروفة بعدم الثبات والدوام.

شهدت سنة 1999م إقالة وزير الإعلام عبد العزيز رحابي وعوض بالوزير تيجاني صلاونجي، وهذا الأخير لم يصمد في منصبه سوى بضعة أشهر ليعوض بعبد الحميد تبون، و يقال هذا من منصبه في إطار تغير الحقيبة الحكومية، وبقيت الوزارة مسيرة من طرف الأمين العام رزقي صحراوي قبل إسنادها إلى محي الدين عميمور عقب استقالة رئيس الحكومة أحمد بن بيتور و تكليف علي بن فليس برئاسة الحكومة الجديدة، تعيين محي الدين عميمور وزيرا للإعلام أعتبر حسب بعض المتتبعين بمثابة الرجل المناسب لتطبيق رغبات عبد العزيز بوتفليقة بحذافيرها ودون مناقشة.**(15)**

رغم إقالة أربعة وزراء من مناصبهم في ظرف سنة فإن قطاع الإعلام بقي غائبا في برنامج حكومة بن فليس، فالبرنامج الذي أعدته الحكومة لم تخصص سوى أربعة أسطر لقطاع استراتيجي وحساس مثل قطاع الإعلام و الإتصال، وما جادت به قريحة الحكومة في هذا الميدان لم يتعد تأكيدها على تنظيم المهنة الإعلامية بما يكفل حق المواطن في إعلام نزيه وموضوعي، وفي الوقت نفسه يمكن رجل الإعلام من ممارسة مهنته في خدمة الوطن والمواطن ويحميه من كل الضغوط المادية أو المعنوية التي يمكن أن تحد من حرية وتعبيره، وما يلاحظ أن العبارات المستعملة للتعبير عنها لا تختلف في شيء عما ورد في الميثاق الوطني وفي لوائح ومؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني قبل التعددية الحزبية بخصوص الإعلام والإتصال، أما بالنسبة لسنة 1999م وجدت حوالي 250 نشرية بالعربية و الفرنسية وتميزت أساسا بسيطرة اليوميات على باقي النشريات 35 يومية باللغتين وصل مجموع سحبها يوميا في سنة 1999م إلى1 مليون و 200 ألف نسخة.**(16)**

تشكل الصحافة اليومية الوطنية من قطاعيين اثنين: جرائد القطاع العمومي الموروث من عهد الحزب الواحد (الشعب، المساء، الجمهورية، النصر بالعربية و المجاهد و **L'horizon**) وجرائد القطاع الخاص التي وصل عددها إلى 30 جريدة أنشئت كلها انطلاقا من 1990 م وقد أرغم قانون السوق المئات من الصحف على الاختفاء، لكن الديناميكية المنطلقة منذ عشرية لا تزال مستمرة ولا تزال عناوين جديدة تصدر، وتوزع بعض العناوين خاصة اليوميات في الخارج (

فرنسا، الو.م.أ و غيرها) كما يمكن الاطلاع على بعضها على الانترنيت وتقتسم ست (06) يوميات وهي الخبر **Le matin , El watan , Le soir d'Algérie Liberté , Le quotidien d'Oran** الجزء الأكبر من المبيعات بسحب يصل 840.000 نسخة يوميا أي 70% و بمعدل 10 صفحات إشهارية يوميا.**(17)**، ويقترب سحب يوميات L'horizon, L'authentique، اليوم، وLe jeune indépendant من 100.000 نسخة وهذه الأرقام ضعيفة تعبر عن تراجع و تردي الصحف الوطنية كما أنه يعبر من جهة أخرى على هشاشة مؤسسات الصحافة الواقعة بين ديون الواجبة عليها إزاء المطابع و سندان غياب الإشهار.

كان من المفروض والعالم يعيش كل يوم ثورات في مجال الاتصالات والإنترنيت والمعلوماتية، أن تقدم الحكومة من خلال برنامجها إجابات واضحة بخصوص تحرير الأمواج والبث وفتح وسائل الإعلام الثقيلة (التلفزة والإذاعة) على مقتضيات العصر ومتطلباته، لكن هذه المتطلبات الاستعجالية لم يشر إليها برنامج الحكومة لا من بعيد ولا من قريب ولهذا اعتبرنا، أنه رغم التغيرات السياسية الهامة المحدثة على الدولة بانتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجمهورية، فإن هذه التغيرات لم تكن ذات تأثير كبير على وسائل الإعلام الجزائرية، ومن هذا المنظور يمكن اعتبار سنتي 1999-2000م فارغة لكون التغيرات المنتظرة تعرضت للتأجيل، ومن الواضح أن مجموع الإجراءات القانونية و الشرعية المؤطرة للمهنة الموروث من دستور 1989، في حاجة إلى تحديث و تكييف، فقانون الإعلام لعام 1990م الذي كان ثورة في وقته لم يعد يستجيب اليوم لمقتضيات العصر و متطلباته.******

<u>الفترة الثانية: امتدت من 16 جون 2001م إلى غاية جويلية 2006م</u>، ويمكن أن نصنفها بعودة الاصطدام العنيف بين السلطة والصحافة، حيث عرفت هذه الفترة بتعديل قانون العقوبات بمصادقة نواب المجلي الشعبي الوطني بالأغلبية الساحقة، فالمادة **144** مكرر مثلا تفيد على أنه "عندما تقدم نشرية يومية أو أسبوعية أو غيرها على نشر خبر ما، فإن المتابعة القضائية تتخذ ضد الصحفي وضد مسؤول التحرير ورئيس النشرية، وكذا النشرية نفسها، إن قانون العقوبات الجديد الذي تم المصادقة عليه، يكرس توجهات السلطة حيث بموجب الأحكام الرامية إلى حماية المؤسسات و الهيئات النظامية من الإساءة و الإهانة و السب والقذف الذي أعدتها مصالح الوزير أحمد أويحي يمكن أن يتعرض الصحفي أو الرسام الكاريكاتوري لأحكام ثقيلة بالحبس زيادة على غرامة مالية كبيرة. لقد صُدم

الصحفيون بهذا القانون وانتقدوا محتواه العام القابل للتأويل، فعوضا من اصدار قانون للإعلام يحدد الممارسة الإعلامية ويواكب التطورات، جاء قانون العقوبات ليعمق الهوة بين الصحافة المكتوبة الخاصة والسلطة.

اعتبر التقرير السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة لسنة **2001**م معاناة الصحفيين الجزائريين، أنه يأتي في المرتبة الثانية بعد مأساة التي يعيشونها الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. (18) وهكذا بقيت الصحافة تعاني من الضغط السلطوي طوال السنوات التي تلت سنوات تطبيق قانون العقوبات **2001**م، فلم تكتف السلطة بحبس واعتقال الصحفيين ومتابعتهم قضائيا، بل استخدمت الخدمة التجارية لمعاقبة بعض الصحف لفترة طويلة، حيث احتجبت في 18 أوت 2003م خمس صحف هي: الرأي، **Liberté, L'expression, le Matin, le Soir d'Algérie**، بعدها طالبت بتسديد ديونها، وتعد صحيفتي الوطن والخبر معنيتين بالإجراء، وقد وزعتا في العاصمة لأنهما تملكان مطابع خاصة، إلا أنهما لم توزعا في شرق البلاد وغربها، إذ تطبعان في مطابع حكومية.

ينبغي أن نشير أن الساحة الإعلامية في هذه الفترة عرفت محاولات لوضع قانون جديد للإعلام، ينظم المهنة ويساير التطورات الحاصلة في القطاع حيث نسجل وجود عدة مشاريع لقوانين الإعلام لكنها لم ترى النور فبقيت حبرا على ورق كالمشاريع السابقة، ونستخلص أن ما ميز هذه الفترة هو معاناة الصحف الخاصة من الضغوطات السلطوية، سواء كانت قانونية من خلال قانون العقوبات لسنة **2001**م، أو من خلال الردع الاقتصادي.

أما سنة **2004**م، تزامنت مع بدء الانتخابات الرئاسية الجزائرية، التي جرت في **08** أفريل **2004**م. وفي ظل غياب انفتاح إعلامي وسياسي (نقصد به وسائل الإعلام الثقيلة)، بقيت الصحافة الخاصة المتنفس الوحيد للنقاش المختلف في الجزائر خلال هذه المرحلة الانتخابية، حيث كانت الصحافة الخاصة الملجأ الوحيد للمعارضة، لكون ما سبق أن أشرنا أن التلفزيون كان حكرا على الرئيس بوتفليقة المرشح لعهدة ثانية. فقد دأبت الصحافة الخاصة في معالجة مسائل ساخنة وعنيفة مع السلطة ومع المعارضة، كحقوق الإنسان، الوضع الأمني، الرشوة، السكن...، وهي مواضيع تفتقد في غالب الأحيان للدقة والموضوعية بفعل انعدام المصادر واحتكار المعلومة من قبل السلطة.

كما قامت الصحافة الخاصة في هذه الفترة بالتحليل والنقاش لمحتوى البرامج الانتخابية من باب الخدمة العمومية، لكن هذا لم يحمي الصحافة الخاصة من الوقوع في فخ نقاش يحتكره قطبين أساسيين: من هم مع الرئيس المرشح عبد العزيز بوتفليقة، ومن هم ضده دون الإعلان صراحة عن تفاوت العناوين لهذين القطبين ، حيث أن الصحفيين في هذه المرحلة، كانوا ينقلون الوعود المترشحين دون أن يطلبوا منهم شرح برامجهم السياسية.

كما يجب الإشارة أساسا إلى الدور الشجاع الذي قامت به الصحافة الخاصة في الحملة الانتخابية، من خلال تعرضها لتحيز الإدارة والتجاوزات المرتكبة في حق المرشحين والمناضلين الذين منعوا من عقد تجمعات انتخابية، وتعرضهم للإهانة والضرب، عندها هموا بإلصاق صور المرشحين، وأولت الصحافة الخاصة اهتماما كبيرا لهذه المواضيع، وهو ما يمثل ضغط على السلطات العمومية.**(19)**، فما ميز هذه الفترة هو عودة الصراع القوي والحاد بين الصحافة والسلطة، حيث تفاقمت الاعتقالات وتوقيفات ضد الصحافيين. وأمام هذه الأوضاع المزرية، قام ناشروا بعض الصحف الخاصة، وهي الخبر، الفجر، آخر ساعة، **Le Matin, El Watan, Le Soir d'Algérie** بمقاضاة السيد عبد العزيز بوتفليقة بتهمة التحريض وتقديم شكوى ضده لدى العدالة.

أما فترة مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية **08** أفريل **2004**م، والتي خرج منها السيد عبد العزيز بوتفليقة فائزا بنسبة 83.49%، اتسمت باستمرار الصراع بين السلطة والصحافة الخاصة، حيث تم اعتقال مدير يومية **Le Matin**، السيد محمد بن شيكو، وزجه في السجن يوم **14** جوان **2004**م، وحفناوي غول، صحفي من جريدة الخبر، وعضو الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان.

تأتي سنة **2005**م مثل السنوات السابقة، حيث تبقى العقوبات بالحبس والغرامات المعهودة لدى الأسرة الإعلامية، وإن تفاقمت أكثر بعد رئاسيات أفريل **2004**م، حيث تم مقاضاة **18** صحفي بالحبس من طرف قضاء الجزائر. وفي تقرير قامت به منظمة "محققون بلا حدود" لسنة **2005**م، ذكرت أن العهدة الثانية للرئيس بوتفليقة أشد قساوة على الصحافة، حيث صرحت أن – في نفس السنة- ارتفع فيها حالات قتل الصحافيين إلى 64 منهم، و إن اختفت أخبار اغتيال الصحفيين في الجزائر في السنوات الأخير، فإن الجزائر حاضرة في تقارير منظمة

"محققون بلا حدود" من خلال الحبس، وتوقيف صدور العناوين الصحفية وأشكال أخرى من الضغوط الممارسة على عمل الصحفيين.

أما سنة **2006**م، فشهدت إقرار قانون المصالحة الوطنية *******وصدور قرار من طرف رئيس الجمهورية، في فيفري **2006**م الذي يقضي منح "الحصانة القضائية لمرتكبي جرائم العنف". هذا القرار أنكر حق أسر ضحايا الإعلام في مواصلة التحقيق فيما يخص اغتيال الصحفيين خلال العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر واختفاء العديد من الصحفيين******** لهذا طالبت لجنة حماية الصحفيين بإلغاء هذا القرار. هذه السنة أيضا عرفت أهم قرارات رئيس الجمهورية فيما يخص بالإعلام ونوجزها فيما يلي:

- **<u>قرار تخفيض العقوبات (03 ماي 2006م):</u>** أصدر رئيس الجمهورية - **بمناسبة اليوم العالمي للصحافة الذي يصادف 03 ماي من كل سنة** - مرسوم رئاسي يقضي العفو على كل الصحفيين المحكوم عليهم نهائيا، في قضايا القذف والشتم والمساس بمسؤولين وبشخصية الرئيس والهيئات النظامية خلال السنوات الماضية، وقد استفاد من هذا الإجراء حوالي عشرة صحفيين فقط، لأن اغلب الأحكام القضائية الهامة التي أدين فيها الصحافيون بتهم القذف والشتم والاهانة، لم تصدر فيها أحكاما نهائية وبقيت مؤجلة، فهناك أكثر من 50 قضية رئيسية لا تزال العدالة تنظر فيها بتهم القذف والشتم.
- **<u>قرار العفو الشامل (جويلية 2006):</u>** بعد شهرين فقط من نص المرسوم الرئاسي الخاص السابق، تم اصدار مرسوم رئاسي ثاني في **04** جويلية **2006**م، يتعلق بالعفو الشامل على كل الصحفيين المحكوم عليهم، وذلك بمناسبة عيد الاستقلال الوطني، وعلى خلاف المرسوم الأول فقد استفاد من هذا المرسوم حوالي 200 صحفي، ولقد لقي هذا القرار استحسانا من طرف الإعلاميين والمنظمات غير الحكومية والهيئات المهتمة بالشأن حرية الإعلام والتعبير. **(20)** وهنا، بدأت السلطة الجزائرية صفحة جديدة في علاقتها مع الصحافة الوطنية الخاصة .

<u>الفترة الثالثة : وتمتد من جويلية 2006 إلى غاية 31 ديسمبر 2015م:</u> شهدت هذه الفترة نوعا من الانسجام والهدوء في علاقة السلطة بالصحافة الخاصة، وهذا بعدما قررت السلطة السياسية فتح صفحة جديدة مع قطاع الإعلام حيث اتضح لنا جليا أن هناك تغيير في الخطاب الإعلامي، الذي يعكس توجهات السلطة إزاء الصحافة الخاصة، وعلى وجه التحديد بعد اصدار القرارات الرئاسية التي اتخذها رئيس

الجمهورية والمتعلقة بالتخفيض العقوبات و قرار العفو الشامل الصادرة في حق الصحافين **2006**م، حيث أنه تم وضع استراتيجية جديدة، ونظرة مغايرة فيما يتعلق بقطاع الإعلام وبخصوص الصحافة الخاصة، وعاد اهتمام الدولة بوضعية الصحافة والصحفيين عقب سنوات من الجمود بعدما أعطى الرئيس الجمهورية السيد **عبد العزيز بوتفليقة**، الضوء الأخضر لوزير الإتصال **عبد الرشيد بوكرزازة**، بالاهتمام بقطاع الصحافة وتنظيمه، فشهدت سنة 2008م صدور المرسوم التنفيذي رقم 08 - 140 مؤرخ في 04 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 10 ماي سنة 2008م، الذي **يحدّد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلّقة بالصحفيين**،(21) بعد انتظار دام 18 سنة، من طرف ممارسو المهنة.

مع مطلع سنة2011م شهدت المنطقة العربية موجة من الثورات، عرفت الساحة السياسية في الجزائر سلسلة من الحوارات الوطنية بغية اصلاح شامل على جميع المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، أهم حدث في هذه المرحلة، هو رفع حالة الطوارئ في 22/ 02/ 2011م. ولعل أهم ما خرجت به هذه الإصلاحات في المجال الإعلامي ما يلي: الغاء حبس الصحافين، صدور قانون العضوي للإعلام في 12 جانفي 2012م و صدور قانون السمعي البصري في 24 فيفري 2014م.

هذه بصفة عامة بعض الملامح للمشهد الإعلامي المكتوب في الجزائر، رغم نقائص التي يعاني منها قطاع الإعلام، وتقييد حرية التعبير، لكنه استطاع أن يحقق تطورا ملموسا وقفزة نوعية، تحتاج إلى تشجيع حتى تتطور فالمهنة مازالت تحتاج لتأطير وتقنين وتجسيد تصريحات المسؤولين على أرض الواقع مع توفير الضمانات اللازمة والمناسبة للأداء الإعلامي وممارسة حرية التعبير، وعلى الرغم من الصعوبات في ممارسة العمل الاعلامي في الجزائر ، إلا أن الصحافة المكتوبة الخاصة تعد من الأكثر حرية في العالم العربي.

-الهوامش والاحالات:

* ينبغي أن نشير أن تقسيم مراحل الصحافة المستقلة الذي بين أيدينا هو عبارة عن مجرد محاولة من طرف الباحثة ناتجة عن ملاحظاتها المستمرة لتغيرات الصحافة المستقلة حسب تغييرات السياق العام الذي تنشط فيه وخاصة السياق السياسي (1) بوجمعة رمضان: هوية الصحفي من

خلال الخطابات والمواثيق الرسمية من 1962-، 1988 **المجلة الجزائرية للاتصال** العدد 17 جانفي- جوان 1998 صفحة 144-145.

(2) بوردة حسين، **الإصلاحات السياسية في الجزائر من 1989-1992**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، معهد علوم السياسية والعلاقات الدولية 1994،ص144.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **وزارة الثقافة والاتصال موجز حول قطاع الإعلام**، الندوة الوطنية الأولى للاتصال الجزائر جانفي 1992 صفحة 01.

(4) وزارة الثقافة و الاتصال: **المرجع السابق** ص 03.

(5) إسماعيل معراف قالية، **الإعلام حقائق وأبعاد**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1999،صفحة 57.

(6) إسماعيل مرزاقة ، **الإتصال السياسي في الجزائرفي ظل التعددية السياسية والإعلامية، ترتيب العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة (1990- 1994)** رسالة لنيل شهادة ماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال،2006 ،ص 258.

** علما أن رضا مالك، كان رئيسا للمجلس الاستشاري الوطني الذي نصبه محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة، ثم عضوا بالمجلس الأعلى للدولة عقب اغتيال بوضياف يوم 29جوان 1992.

*** حيث كان مدير جريدة المجاهد من1957 إلى غاية 1982

(7) إسماعيل مرزاقة، **المرجع نفسه**، صفحة259.

(8) إسماعيل معراف قالية، **الإعلام حقائق وأبعاد**، المرجع السابق، صفحة 84.

(9) Brahim Brahimi: Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie, pp 108-109.

(10) رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر1999 صفحة 35.

(11)le Ministre de la communication et de la culture, Annuaire de la presse Nationale, octobre 1998,P 03.

**** و قدر عدد الصحف سنة 1998 بـ 31 عدد منها 6 صحف عمومية وتتمثل في المجاهد، الشعب، الجمهورية، النصر، المساء، Horizon و 17 صحيفة مستقلة يومية و تتمثل في الأصيل باللغة العربية، الأصيل باللغة الفرنسية، الخبر، صوت الأحرار، العالم السياسي، الرأي، Elwatan, Liberté, Le matin, La nouvelle république, Le jeune L'authentique La tribune, indépendant .Le soir d'Algérie

(12) إسماعيل مرزاقة، **المرجع السابق**، صفحة 230.

(13) رضوان بوجمعة، **الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر: دراسة سوسيو – مهنية**، طاكسيج كوم، الجزائر،2008، ص 24 و 25.

***** وقد تناول هذا المشروع، دراسة المشاكل التي يعاني منها القطاع، وضرورة فتح السمعي البصري على التعددية، وكذا تطوير الصحافة المكتوبة ومواكبتها للتطور التكنولوجي، وضمان الخدمة العمومية، وتحديد مسؤولية الصحفي اتجاه ما يكتبه.

(14) الفيدرالية الدولية للصحافين، **تقرير حول وضعية وسائل الإعلام وحرية الصحافة في الجزائر** ،صفحة04.

(15) جميلة قادم: **الصحافة المستقلة في الجزائر بين السلطة والإرهاب، دراسة مسحية لعينة من الصحافيين الجزائريين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2002، ص46.

(16) الفدرالية الدولية للصحافيين، **مرجع سبق ذكره**، صفحة 7.

(17) المرجع السابق.

****** وهذا ما حدث فعلا، حيث تم اصدار قانون العضوي للإعلام في 12 جانفي 2012، وقانون السمعي البصري في 24 فيفري 2014.

(18) الويب، **المنظمة العربية لحرية الصحافة، حالة الصحافة العربية**، 2001، التقرير السنوي [على الخط]، WWW.APW.ORG

(19) المنظمة العربية لحرية الصحافة، الصحافة الخاصة في الجزائر، مساءلات يومية للسلطة والمرشحين لرئاسيات 08 أفريل 2004، بتاريخ الاطلاع 04- 06- 2006، [على الخط] www.apfw.org.

******* بعد القيام الاستفتاء على المشروع المصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005م.

******** أمثال جمال الدين فحاصي سنة 1995، وعزيز بو عبد الله سنة 1997، كما لقي ما لا يقل عن 58 مراسل صحفي ومحرر مصرعهم على أيدي الجماعات الإسلامية المسلحة ما بين 1993م و1996م.

(20) Hassan Moali : Bouteflika solde les comptes avec la presse, **El watan,** le 16 octobre 2006, N° 4754 p03

(21) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** ، عدد 24 ، الصادر بتاريخ 05 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 11 ماي 2008م. المحدّد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلّقة بالصحفيين.